دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي
دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر

د. عباس جبار الشرع(*)

المقدمة

تشير سيرة التاريخ الاقتصادي للتصنيع ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد واكب حركة الثورة الصناعية باتجاهاتها المتعددة الأبعاد. فلم تقتصر حركة الثورة الصناعية على عملية الإنتاج الصناعي فقد كانت لحركة التجارة الدولية ضرورة التطور باتجاه الحرية التجارية وعدم تدخل الدولة كي تؤدي دوراً ايجابياً للمساهمة في تطوير التصنيع الذي تحقق بفضل انجازات الثورة الصناعية والمتمثل في زيادة حجم الإنتاج الصناعي، فمما لاشك فيه ان الإنتاج الصناعي قد حقق تطوراً كبيراً في اتجاه حجم الإنتاج الذي فاض عن حاجة السوق المحلية وبات من المهم والضروري البحث عن اسواق خارجية لتصريف الإنتاج الكبير.

ومع تدفق الإنتاج الصناعي الى قنوات العالم المختلفة شهدت حركة رؤوس الاموال الدولية تدفقات كبيرة ومستمرة وهو ما يشير الى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أن سياسات تحرير التجارة الدولية التي واكبة الثورة الصناعية وبما يتعلق ايضاً بالاستثمار الأجنبي المباشر كانت ضرورة لابد منها كي تحقق دول الثورة الصناعية تطوراً وتقدماً في معدلات النمو وبناء مجتمعات قادرة على تحقيق اقتصاد متقدم. وهذا ما دعى الى تطوير آليات استغلال الاسواق الخارجية والمواد الاولية الخارجية وهو ما دفع بقوة وبمرحلة متقدمة الى خلق الشركات المتعددة الجنسية او ما تسمى بشركات عابرة القارات، من اجل تسويق المنتجات الصناعية الفائضة عن حاجة السوق المحلية، وتوفير المواد الاولية للانتاج الصناعي وبالتالي كان الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى الرغم مما قدمه بعض الاقتصاديين الذين كانوا في المواجهة بالضد للاستثمار الأجنبي المباشر لما يتسبب من نتائج سلبية، فقد اعترف البعض منهم بايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة له.

وكما اشرنا تواً فان الاستثمار الأجنبي المباشر قد بدأ حركته وبدأت التدفقات الرأسمالية الدولية مع بدء الثورة الصناعية. ولقد وجد الاستثمار الأجنبي المباشر حرية الحركة الدولية متزامناً مع دعوة المدرسة الكلاسيكية الى الحرية الاقتصادية.

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد / جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد.

فأن هذا البحث يهدف الى دراسة وتحليل الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر والتي أحدثتها حركة واتجاهات التدفقات الرأسمالية الدولية على اقتصادات البلدان النامية.

ان فرضية البحث قائمة على افتراض مفاده ان أي حركة للاستثمار ما متوفر من موارد طبيعية وبشرية في الدول النامية والتي كانت لفترة طويلة من الزمن في حالة عدم استغلال قد تحقق هذه الحركة نتائج اقتصادية ايجابية باتجاه تطوير اقتصادات هذه البلدان وبالتالي فان الاستثمار الأجنبي المباشر قد يساهم في تفعيل استثمار الموارد الطبيعية والبشرية وفي معالجة المشاكل او عقبات التصنيع التي سادت نمط التصنيع العربي وضعف التمويل. وعليه فقد تناول البحث موضوعات تسير مع هدف البحث وفرضيته.

أولاً: كفاءة الاقتراض والاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في عملية التصنيع العربي:

لم تكن القروض الخارجية التي تطلبها البلدان العربية تهدف اساساً لتمويل العجز التجاري الذي عانت منه موازين مدفوعاتها فترات زمنية طويلة. فقد كان الهدف الاساسي لهذه القروض تمويل مشروعاتها الانمائية الصناعية بالدرجة الاولى. ولقد اصبح الاقتراض الخارجي مشكلة ذات ابعاد اقتصادية ومالية على السواء. فقد أثرت على حركة التصنيع والتنمية الصناعية تاثيراً سلبياً وشكلت نوعاً من التهديد لسيادة الدول ووقعت في شبكة التبعية الاقتصادية. والحقيقة الواقعة أن الاقطار العربية لم تجد طريقاً سهلاً، وهي التي تعاني من ندرة الموارد المالية، ألاّ ان تتجه صوب الاقتراض الخارجي.

تحولت القروض الخارجية للاقطار العربية التي كانت غاية لبناء صناعات محلية تساهم في تحقيق زيادة نسبة مساهماتها في تكوين الناتج المحلي، تحولت الى مشكلة مالية لم تستطيع هذه الاقطار التخلص منها. فقد تحولت الى ازمة اصطلح عليها بأزمة المديونية العربية بعد ان تفاقمت خلال عقد الثمانيات من القرن العشرين. ولم تزل كذلك حتى الزمن الراهن. فتشير البيانات المتعلقة بهذا الموضوع الى ان اجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة قد استمر بذات المستوى أو يزيد خلال عقد التسعينات. فقد كان135.567.4 مليار دولار ارتفع الى 141.900.0 مليار دولار عام 2000 (أنظر الجدول رقم 1).

أما نسبة اجمالي الدين العام الخارجي القائم الى الناتج المحلي الاجمالي فقد كان عام 1997 ما يساوي 53.3% استمر على نفس المستوى تقريباً طيلة السنوات 1997-1999 وبدأت النسبة بالهبوط خلال الفترة لزمنية 2000-2002. أما اجمالي خدمة الدين العام للأقطار العربية المقترضة فقد كانت خلال الفترة الزمنية 1997-2002 تتراوح بين 12.934.3 - 12.999.9 مليار دولار.

لقد تغير الاقراض اليسر على المستوى العالمي، والذي قرضته مؤسسات التمويل الدولية بعد ان اصبح الاقراض من كل من صندوق النقد والبنك الدوليين رهن الالتزام بمجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية والمتمثلة في برامج التصحيح والاتجاه نحو اقتصاد السوق وخفض الانفاق العسكري [1].

ثانياً :آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على حركة التصنيع

1- التمويل الصناعي العربي والاستثمار الأجنبي

تشير تجارب الدول في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر انه يتمتع بقدرة على تنمية الموارد الطبيعية للدول المضيفة ونقل التقدية اليها حيث أن استغلال الموارد الطبيعية يحتاج الى تكنولوجيا متقدمة ورأس مال ضخم تفتقر اليها معظم الدول النامية وعدد من الدول العربية. ويؤكد تاريخ الاستثمار الأجنبي انه ليس خيراً محضاً ولاشراً محضاً ولكنه حالة بين الخير والشر.

فقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر احياناً الى تنمية موارد طبيعية لم يكن في الامكان تنميتها وقد ادى احياناً الى نقل بعض من التكنولوجيا الاستخراجية للدول المضيفة لهذه الاستثمار. وأدى احياناً الى تدريب بعض الكوادر الصناعية الوطنية بدرجة استطاعت معها ان تحل محل الخبرة الأجنبية. وبذلك يكون الاستثمار الأجنبي المباشر نافعاً ويؤدي دوراً ايجابياً اذا احترم حق الدولة في السيادة على مواردها الطبيعية ومايعنيه هذا الحق وما يتصل به من حقوق، وأذا عمل في الاطار القانوني والسيادة التشريعية للدولة المضيفة[2] ويقول نركسه NURKSE أن قله القدرة على الادخار هي النتيجة الحتمية لقلة مستوى الدخل الحقيقي. وضعف الدخل الحقيق هو نتيجة لانخفاض الإنتاجية وهي نتيجة لقلة القدرة على الادخار وبذلك تتم الدائرة[3]، وبما يتعلق بمأزق الادخار فقد كانت المساعدات الخارجية تقدم الطريقة الممكنة للخروج من هذا المازق وتهيئة ماتحتاج اليه عملية التصنيع من راس مال. فيعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم ايجابياته هو توفير راس المال للتنمية الصناعية وسنلقي الضوء الآن على هذا الدور واهميته.

([1]) د. سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، ابحاث مؤتمر اتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية بيروت، ص 62.

([2]) د. حسن عطية، رؤية تحليلة لتوجيهات قوانين الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، مجلة التعاون الصناعي، العدد 626-1986 ص 64.

([3]) A. J Nurkse, Problems Of Capital Formation In Under Developed Countries 1955

أن واقع التمويل الصناعي العربي يفسر لنا الدور المتواضع للمصارف العربية والمنظمات الاقليمية، خاصه الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل عدد من المشروعات الصناعية الكبيرة. والدور المتواضع في المساهمة في رؤوس اموال المشروعات الصناعية، اضافة الى انعدام دور شركات الاستثمار العربية والبنوك العربية في الخارج [1] ويمكن تحديد حالتين هامتين لهذا الموضوع:

1- تؤدي المصارف دوراً هاماً للاستثمار الصناعي فقد أدت المصارف العربية دوراً ذي اهمية في الاستثمارات العربية ألاّ ان ذلك كان دون المستوى الذي يتطلب منها تمويل الاستثمارات وتجميع الوارد المالية العربية وتوجيهها الى المشروعات العربية. اضافة الى ضرورة توحيد جهودها لمواجهة التحديات التي اوجدتها العولمة المالية والتي خلقت جواً من الاحتكارات الدولية المتمثلة في المصارف الدولية الكبرى التي سخرت رؤوس اموالها صوب التدفقات الرأسمالية الكبيرة والاستثمارات المباشرة.

ورغم أنه قد تم تأسيس العديد من البنوك الاستثمارية في الدول العربية لكي تجمع بين الوظيفتين التمويلية والاستثمارية للمساهمة في عملية التنمية الصناعية من خلال تمويل الاستثمارات المحلية وتكوين الشركات وغير ذلك من أغراض التنمية، ألاّ ان اغلبية ودائعها وقروضها قصيرة الأجل مما يجعها تدخل في دائرة البنوك التجارية وليست الاستثمارية كذلك فأن الصناديق الوطنية لتمويل التنمية وتقديم القروض طويلة ومتوسطة الأجل بأسعار فائدة منخفضة ألاّ ان مساهمتها لازالت محدودة معتمدة بصفة اساسية على التمويل الحكومي[2] وحيث أن الاتجاه السائد خلال العقدين الأخرين من القرن العشرين هو تشجيع الاستثمارات الخاصة والعامة الوطنية والأجنبية فان توفير مصادر التمويل للمشروعات الصناعية هو اسس ودعائم التنمية الصناعية.

2- من الصعوبات التي تواجه حركة التصنيع الاقطار العربية هي ندرة رأس المال[*] وهي من الصعوبات التي مازالت مستمرة لمواجهة حركة التنمية الصناعية العربية. ومما يعمق هذه الحالة هو ان حركة رأس المال العربي قد واجهت قيود عديدة لحرية التحرك بين الدول العربية.

([1]) د. ناديا الشيشني، تعقيب على ورقة تطوير اسواق راس المال العربية، مؤتمر اتحاد المصارف العربية 1992، القاهرة ص297

([2]) بنك القاهرة، دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الاستثمارية، مؤتمر اتحاد المصارف العربية القاهرة 1992 ص 230 – 231.

(*) لقد تم دراسة وتحليل هذا الموضوع في بداية الدراسة.

ان ندرة رأس المال كان سبباً رئيساً في تدني معدلات الادخار المحلي، وأن رفع معدلات الادخار أصبح غير ممكن في ظل هذا الوضع وبالنتيجة فان التوجه الى اجتذاب رؤوس الاموال الأجنبية وزيادة تدفقها الى اقتصادات هذه الاقطار كان حلاً معقولاً لابنفي أن لتدفق رأس المال الأجنبي عيوبه ومشاكله لاسيما أذا اتجه الى الاستثمار في المحافظ المالية. اما الاستثمار الأجنبي المباشر فهو اكثر تأثيراً وجدوى [1] أذا ما اتجه صوب المشاريع الصناعية التي تمارس جذباً امامياً وخلفياً لعدد من الصناعات الوطنية.

2- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير رأس المال

يعتقد عدد من الاقتصاديين انه من خلال الاستثمارات الأجنبية تستطيع الدول المضيفة ان تسد الفجوة بين المدخرات الوطنية ومتطلبات الاستثمارات الوطنية بطريقة غير مباشرة بواسطة الضرائب التي تحصل عليها الدول المضيفة، وهي الضرائب المستحصلة من الشركات المتعددة الجنسية العاملة على اراضيها[2] ولقد أوضح تقرير مقدم الى البنك الدولي للأنشاء IBRD، ان الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي تتعدى حصيلة الضرائب المحصلة من الشركات المتعددة الجنسية فهي تشمل نقل التكنولوجيا، تنمية الصادرات، واحلال الواردات، وتحسين وتطوير مشاريع البنية الاساسية كما أن للاستثمار الأجنبي أثر كبير على زيادة الناتج القوي واعادة توزيع الدخل القومي في صالح العمال كما يفعل الاستثمار المحلي. وتوضح دراسة خاصة بأثر الاستثمار الأجنبي على الدول المضيفة بان هناك ارتباطاً وثيقاً بين حجم الاستثمار الأجنبي ومتوسط الناتج القومي الاجمالي[3] وهو بذلك يساهم في زيادة فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة في الدول المضيفة والمساهمة في مهارة العاملين المحليين.

ولايشك أحد في ان الاستعانة رأس المال الأجنبي كانت ذات أهمية كبيرة للدول المتخلفة والنامية وبما يتعلق الامر بندرة راس المال الوطني والاخارات الوطنية، ومع ذلك فان هناك حدود معينة لما يمكن ان تحققه تلك المساعدات وهو ما خلق جدلاً متواصلاً بين الباحثين وصانعي القرار حول ما يحققه الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى الرغم من الجدل المستمر بين مؤيدي ومعارضي الاستثمار الأجنبي المباشر سالاً ان حركة الاستثمار الأجنبي وعلى مدى طويل من الزمن والتي بدات منذ النصف الثاني من القرن العشرين بقوة واتساع قد اوضحت ان

---

(1) طاهر حمدي كنعان، دور الدولة في البيئة العربية الجديدة، صندوق النقد العربي، الكويت 1997 ص 31.

(2) Paul streeten , New Approach in Private Investment in less developing countries , in Johun , ed. International investment, 1972.

(3) Grant, ReubeR , private foreign.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسرع في عملية التنمية الاقتصادية للدول المضيفة لهذه الاستثمارات من خلال توفير راس المال اللازم لعملية التصنيع التي تتطلب راس مال ضخم.

لقد قدمت عدد من الدراسات الاقتصادية عرضاً للآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية وان الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية تستطيع ان تعظم منافعها من الاستثمارات الأجنبية مع تقليص آثارها السلبية بما يتفق مع الاهداف والمصالح الاقتصادية للدول المضيفة واهداف ومصالح الاستثمارات الأجنبية [1].

ولقد اتخذت حركة رؤوس الاموال الدولية شكلين رئيسين من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، قصيرة المدى وطويل الاجل تشمل الاوراق المالية والكمبيالات والحوالات التجارية أو فتح الاعتمادات وأن قصيرة المدى تؤدي في الغالب الى دعم العجز في ميزان المدفوعات الذي ينتج عن عجز الحساب الجاري وأن حركة رؤوس الاموال الطويلة الاجل تشمل كلا النوعين المباشر وغير المباشر [2].

ويمكن دراسة وتحليل ايجابية واهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مراجعة التعاريف التي حددت معنى الاستثمار الأجنبي المباشر وارتباط هذا الاستثمار بحركة التصنيع في الدول المضيفة فقد قدمت منظمة اللنكتاد (LINCTAD) تعريفاً تركز على توظيف المال لرأس المال الأجنبي لأقامة موجودات ثابتة (رأس المال الثابت) في الدول المضيفة يأخذ بعداً زمنياً طويل الاجل وللاستثمار الأجنبي هذا حق التصرف وتحديد اتجاهات هذه الموجودات الثابتة [3] وبما أن البلدان النامية تعاني اساساً من نقص حاد في الاصول الثابتة فأن الاستثمار الأجنبي المباشر وحسب هذا التعريف فأنه يحقق اقامة موجودات ثابتة تساهم في بناء الهيكل الصناعي للبلدان المضيفة. فعند دراسة ومتابعة الحركة التاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر الامريكي الذي بدأ مع مطلع القرن العشرين واديادها منذ عام 1950. فقد كانت النسبة الاكبر لهذه الاستثمارات تتركز في الصناعة الاستخراجية وبالأخص صناعة استخراج النفط وساهمت في أقامة الاصول الثابتة لمعظم الصناعات الاستخراجية [4]. ويشير د. حسن عطية في بحث مهم له من أن الأستثمار الأجنبي المباشر قد أدى الى تنمية موارد طبيعية، لم يكن بالأمكان

([1]). محمود حسين مطر، نموذج مقترح لسياسة جنب الاستثمارات الاجنبية، مجلة الخليج والجزيرة العربية، العدد 1 سنة 1989 ص92

([2])The study group of members of the Royal institute of International Afire ,1965, Frand and coltd, London 1965 p. 40

([3]) Linctad polices, New York & Geneva, 2000 , p. 10.

([4]) د. سمير الجميل، الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقطار العربية، التحديات والخيارات، جامعة الموصل، 2001، ص11.

تنميتها وقد أدى الى نقل التقنية الاستخراجية لعدد كبير من الصناعات الاستخراجية في الدول النامية[1].

وكما أشرنا توأ بما يتعلق بتكوين رأس المال الثابت، فقد لعب رأس المال الأجنبي بصيغة الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تكوين رأس المال في معظم البلدان النامية المضيفة، فعلى المدى الطويل نجد أن صافي المجموع التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الى اجمالي تكوين رأس المال في المملكة العربية السعودية كان بحدود 2% خلال الفترة الزمنية 1990-1997 في حين بلغ هذا المتوسط27.1% في سنغافورة و 16.1% في ماليزيا و5.4 % في اندنوسيا و 4.7 % في فنزويلا. ومن جانب آخر فقد بلغت نسبة المتوسط السنوي لتكوين رأس المال الاجمالي الى المتوسط السنوي للناتج المحلي الاجمالي في السعودية 19.3% خلال الفترة 1990-1997 وتقترب هذه النسبة مع ما سجل في فنزويلا حيث كانت 39.0% في ماليزيا و36.6% في كوريا الجنوبية و 33.3% في اندونسيا و32.8% في سنغافورة[2].

الجدول رقم (4) يوضح أن نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدخل من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية كانت اعلى مما هي عليه بالنسبة للبلدان المتقدمة وكانت هذه النسبة مرتفعة في امريكا اللاتينية والكاريبي 17. 4% لعام1996 مقارنة مع النسبة العالية. وبما يتعلق بمصر فقد كانت النسبة 23.0% -24.4% للأعوام 1990--1996. أن ارتفاع النسبة في البلدان النامية وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية يوضح اهمية الأستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان.

3-الاستثمار الأجنبي المباشر والأثر الايجابي في نقل التكنولوجيا

واجهت البلدان النامية والاقطار العربية وهي تضع اقدامها على طريق التصنيع مشكلة الحصول على ونقل التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة. فيمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد اساليب نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية وبضمنها البلدان العربية ولأن التكنولوجيا تعكس صورة الابتكارات والاختراعات العلمية في قطاع التصنيع فأن أحد مشكلات حركة التتبع العربي هي ضعف امكانية توفير التكنولوجيا عالية التطور بأبعادها المتعددة. واصبحت الثورة التكنولوجية ذات علاقة مباشرة بالإنتاج وأصبح الإنتاج هو الآخر ذا علاقة وثيقة بالعلم وبذلك فقد اصطلح على هذا العصر بعصر العلم والتكنولوجيا.

---

(1) د. حسن عطية الله، مصدر سابق ص64.

(2) د. سعيد عبد الله الشيخ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التحولات الهيكلية، المملكة العربية السعودية ودول شرق آسيا، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد 3، 1999 ص 16-17.

وقد اصبح العلم اساس تطور الإنتاج والعلم عنصر هام للانتاج وعليه غدت التكنولوجيا أهم عوامل الإنتاج ولقد ساهم التقدم التكنولوجي في تحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية بما يتراوح 70% - 75%[1]. في هذا الصدد فأن الاستثمار الأجنبي المباشر يقدم الى هذه البلدان منجزات التكنولوجيا المتقدمة ومن خلال الشركات المتعددة الجنسية. ويتم ذلك بتقديم حزمة كاملة تشمل نظم واساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية، ويمكن ان تقدم فائدة للدول المضيفة من خلال تطويرها للتكنولوجيا الوطنية والطاقة الاستيعابية.

وعلى الرغم من أن القدرة التكنولوجية تبقى متمركزة في الشركات المتعددة الجنسية صاحبة الاستثمار الأجنبي المباشر الاّ أنها سوف تساهم في حل بعض من مشكلات التصنيع للدول المضيفة وتسهم في علاج الخلل الهيكلي في هذه الدول وعلى وجه الخصوص في مجال الصناعات الاستخراجية التي تتطلب رأس مال ضخم وتكنولوجيا متقدمة.

ولقد توصلت دراسة عن الاقتصاد التايلندي عام 1978 [2] حول بناء القدرة التكنولوجيا المحلية عبر الاتفاقات الثنائية لنقل التكنولوجيا في قطاع الصناعات التحويلية الى أن الشركات المتضمنة لملكية أو سيطرة اجنبية تكون غالباً أكثر فعالية في نقل التكنولوجيا. وعلى الرغم من تأثيرالاستثمار المباشر في تحديد مسيرة التصنيع في الدول المضيفة وتبني ستراتيجيات التصنيع المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الاّ أنه ممكن للدول المضيفة ان يمتلك مساراً تكنولوجيا وطنياً من خلال تطويع التكنولوجيا. حيث أن الصناعات التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد اسلوباً للانتاج قائم على التكنولوجيا المتقادمة وليست التكنولوجيا التي تعتمدها الشركة الأم في المقر الاصلي لها، وهذا مايشكل مشكلة عدم التأثير المباشر على تطوير الاسلوب الإنتاجي المحلي وعدم تحقق أثر المحاكاة بين الاسلوب الإنتاجي المحلي والمستوى التكنولوجي المعتمد لدى صناعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يفترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بنشر التقدم التكنولوجي لبقية فروع الصناعات المحلية عن طريق المحاكاة وكذلك تدريب المحليين العاملين في الشركات المتعددة الجنسية على اكتساب المهارات والمعرفة التكنولوجيا المتطورة ويمكن ان تنتقل المهارات هذه الى الصناعات المحلية مع انتقال العمال المحليين للعمل فيها. أن مهمة نشر التقدم التكنولوجي وعدم استخدام التكنولوجيا المتقادمة من قبل الشركات المتعددة الجنسية يمكن أن يتم من خلال

([1]) جيرالد، مايير، التجارة الدولية والتنمية، ترجمة احمد سعيد دويدار، مصدر سابق.

([2]) د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، بغداد، بيت الحكمة 2002 ص 267.

الاتفاقات وقرارات الاستثمار الأجنبي وعند ذلك تتحقق الآثارات الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ومما لاشك فيه ان الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال أدواته وهي الشركات المتعددة الجنسية قد استخدمت اسلوباً تكنولوجياً ملائماً لمصالحها الخاصة والشركة الام. فقد اعتمدت على انشطة الصناعات الاستخراجية على أن تقوم الشركة الأم في اعتماد الصناعات التحويلية وهذا مايعني استخدام الاسلوب غير الملائم لتحقيق الانماء الصناعي في البلدان النامية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد اعتمدت الشركات المتعددة الجنسية اسلوب تكنولوجيا يعتمد على الصناعات الصغيرة كثيفة العمل في عدد كبير من البلدان النامية، وعلى الرغم من ان هذا الاسلوب قد يحقق نمواً صناعياً في كلا النشاطين (كثيف العمل وكثيف رأس المال) ألاّ أنه يجب ان يتفق مع متطلبات مرحلة التنمية الصناعية للدول المضيفة وان هذا يمكن ان يتحقق وفق الاجراءات والاتفاقات التي تجري مسبقاً مع المستثمرين الاجانب وفي اطار الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث ان انشطة الصناعات الاستخراجية والصناعات الصغيرة تؤدي انماءً صناعي في اطار التنمية الصناعية، ولكي تحقق التكنولوجيا المنقولة مع نشاطات الشركات المتعددة الجنسية كي تمارس تغيراً هيكلياً في الاقتصادات النامية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي اعتماد اسلوب النقل الرأسي والنقل الذي يحقق تطوير المعرفة والمهارات التكنولوجية المحلية وعدم اعتماد اسلوب تسليم المفتاح.

ومما تجدر الآشارة اليه وبما يتعلق الأمر بامكانية تحقيق آثار ايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، ان نمط الاستثمار في نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية المضيفة قد اختلف في نهاية القرن العشرين عما كان عليه في مطلع الخمسينات منه، ويرجع ذلك الى التطور الهائل والسريع لأساليب الاتصالات وما تحقق من تطور تكنولوجي في النشاطات الصناعية للشركات الام للشركات المتعددة الجنسية.

ثالثاً: اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية والآسيوية

مازالت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية تتصف بالانخفاض مقارنة مع بعض دول العالم وان شهدت السنوات الاخيرة من القرن العشرين زيادة نسبية ارتبطت الى حد كبير مع برامج الخصخصة العربية. وعلى الرغم من ان بعض الدول العربية قد وضعت قوانين هامة ومشجعة لجذب الاستثمار الأجنبي ألا انه نسبة الاستثمار الأجنبي بقيت منخفضة.

ففي بعض الدول العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة،عمان وليبيا يلاحظ حدوث انخفاض في صافي التدفقات الرأسمالية لهذه المجموعة وبدرجة أقل منها في كل من سوريا

وموريتانيا. وكما تشير بيانات التقرير العربي الموحد لعام 2003 فان قدراً من الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر قد حدث في كل من مصر وتونس والسودان واليمن ولبنان[1] ولقد بلغ صافي المجموع التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى المملكة العربية السعودية 4. 32 مليار دولار في الفترة 1984 الى 1997 وقد بلغ 51. 4 مليار دولار في سنغافورة و 36 مليار دولار في ماليزيا و 24 مليار دولار في اندونيسيا و 14. 6 مليار دولار في كوريا الجنوبية [2].

أن حركة رؤوس الاموال وخلال العقد الاخير من القرن العشرين قد اظهرت تغيراً كبيراً فيما بين الدول المتقدمة والنامية وقد ارتفعت حصة البلدان النامية من حركة رؤوس الاموال الدولية ألاّ ان الدول المتقدمة قد استحوذت على الحصة الاكبر من حركة رؤوس الاموال الدولية. وكمتوسط للفترة 1990 – 1999 فقد اتجهت ما يقارب 46% من حركة رؤوس الاموال الأجنبية الخاصة نحو البلدان النامية وقد استمر تدفق رؤوس الاموال الخاصة بالتزايد نحو بلدان امريكا اللاتينية، اما حصة دول آسيا فكانت 36% كمتوسط لذات الفترة . ألاّ أن هذه التدفقات قد انخفضت خلال الازمنة المالية لدول جنوب شرق آسيا حتى وصل الى 15% من حجم التدفقات عام 1998 . ولقد كان نصيب دول الشرق الاوسط بالمرتبة الاخيرة فلم تتجاوز النسبة 15% ولقد تميزت هذه المنطقة بالتقلبات القليلة قياساً الى ما تعرضت لـــه منطقة آســـيا وبلدان امريكا اللاتينية[3]. اما دول افريقيا فقد كانت حصتها من اجمالي تدفق رؤوس الاموال الخاصة نحو البلدان النامية كمتوسط للفترة 1990 – 1999 فكانت اقل من 35%.

يعزي بعض الاقتصاديين اسباب تدفق رؤوس الاوال الى عوامل داخلية واخرى خارجية[4] ففيما يتعلق بالعوامل الداخلية فقد تحسنت الجدارة الائتمانية كنتيجة لاعادة هيكلة الديون الخارجية وترسيخ الثقة في دارة الاقتصاد الكلي في عدد كبير من البلدان النامية التي نفذت برامج ناجحة لتحقيق الاستقرار. ومن جهة أخرى فقد كان استمرار تدفق رؤوس الاموال الخاصة بعد الارتفاع باسعار الفائدة في العام 1994 وبعد ازمة المكسيك في 1994-1995 يوحي بأنه كانت هناك ايضاً قوى هيكلية خارجية لها تأثير على تزايد تدفقات رؤوس الاموال.

([1]) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003 ص 153-154.

([2])د. سعيد عبد الله الشيخ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التحولات الهيكلية: المملكة العربية السعودية ودول شرق آسيا، المجلة الاقتصادية السعودية 1999 الرياض ص 16.

([3])د. هيل عجمي جميل، تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة الى البلدان النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد / 2001 ص45 -50.

([4])اليخاندرو، التدفقات الضخمة لرأس المال الاسباب والنتائج، التمويل والتنمية، IMF، 1990.

وخلال الفترة التي اعقبت 1991- 1995 حدثت زيادة كبير في تدفق رؤوس الاموال قصيرة الاجل فقد وصلت الى 34. 4 بليون دولار عام 1996 بعد ان كانت 11. 4 مليون دولار عام 1991. وعلى وجه التحديد وصلت نسبة سجلات الاستثمار الصافي الخاص والتدفق الصافي لراس المال الخاص من ناحية والناتج المحلي الاجمالي من ناحية اخرى الى مستوى كبير جداً كان محطة للوقوف والتأمل والتحليل[1].

وقد يتصور البعض ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتجه فقط صوب البلدان النامية لما تملكه من مواد اولية رخيصة وقوة عمل منخفضة الاجر ؛ حيث تشير البيانات الخاصة بذلك ان الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تركزت في البلدان الصناعية المتقدمة.

فمع تزايد حركة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة السبعينات فقد شهدت الولايات المتحدة الامريكية زيادة كبيرة في استقبال الاستثمار الأجنبي وكانت قيمة هذه الاستثمارات للسنوات 1971-1979 قد تضاعفت اربعة مرات خلال تلك الفترة وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية دولة مضيفة لنسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة الى باقي دول العالم الاخرى فيما عدا كندا. ويوضح الجدول رقم (5) حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة للفترة 1971 – 1979 وكذلك الجدول رقم (3).

وفي اطار دراسة ومناقشة الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة فأن دراسة تشير الى أن عوامل واسباب التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الى الولايات المتحدة الامريكية كانت تعود الى اسباب ساهمت في جل المشكلات الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة خلال فترة السبعينات وقد يمكن تلخيصها بما يلي[2]:

1- التدهور الهائل في قيمة الدولار في أواخر السبعينات والذي أدى الى نقص بالعملات الأجنبية التي تكسبها الشركات الامريكية. وكانت تكاليف الإنتاج في الولايات المتحدة بالنسبة الى تلك التكاليف في الدول الاخرى منخفضة وذلك بسبب تدهور قيمة الدولار مما ادى الى جعل الاستثمارات اكثر جاذبية.

2- كانت اسعار الاوراق المالية في الولايات المتحدة منخفضة نسبياً خلال تلك الفترة مما أدى الى جعل مكتسبات الشركات الامريكية أقل تكلفة.

([1])هلمت دروزا اوريا، الازمة المالية في جنوب شرق آسيا، بحث محدود التداول

([2])جون هدسوف، مارك هرفور، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة د. طه عبد الله منصور، دار المريخ، الرياض السعودية 1987 ص 720.

وعلى الصعيد العالمي فان الاستثمار الأجنبي المباشر قد يساهم في زيادة الإنتاج العالمي حيث ان هذا الاستثمار ومن خلال الشركات المتعددة الجنسية سنقوم بأستثمار رأس مالها في الاستخدام الاكثر في تحقيق التخصيص وزيادة الإنتاج.

وهناك ممن يرى ان الاستثمار الأجنبي المباشر سوف لاينتج عنه فقط تخصيصاً اكثر كفاءة لرأس المال الحالي ولكن سينتج عنه ايضاً رصيد رأسمالي أكبر بمرور الوقت عما ستكون عليه الحالة لو لم يكن موجوداً[1] في الدولة المضيفة ونتيجة لذلك سوف يؤدي ذلك الى رفع معدل الاستثمارعلى الصعيد العالمي وسوف تزداد سرعة معدلات النمو الاقتصادي نتيجة لزيادة تكوين رأس المال عالمياً.

اما فيما يتعلق الامر بالبلدان النامية فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافرة اليها ما يقارب 208 بليون دولار عام 1998 مقارنة بـ 180 بليون دولار عام 1997 [2] في حين كانت 474 بليون دولار عام 1997 ارتفعت الى 680 مليار دولار فيما يخص البلدان الصناعية المتقدمة التي لاتمتلك مواد اولية رخيصة وتعاني من ارتفاع اجور العمل[3].

لقد كانت عولمة الاسواق المالية اهم العوامل الاساسية التي ادت دمج اسواق رأس المال في سوق عالمي وجعلت من تدفقات راس المال ان يتحرك في العالم دون توقف واصبح تدفق رأس المال منفصلاً تماماً عن تدفقات السلع. لقد بدأت بوادر عولمة رأس المال والاسواق المالية مع بدء العمل بنظام بريتون وودز وكذلك بعد انهياره في فترة كانت الدولارات الامريكية المتواجدة في اوربا تبحث عما يساويها من ذهب.

وعلى كل حال، ان الاهتمام الكبير من قبل المستثمرين الاجانب بالبلدان النامية قد أدى الى تكاملها المالي وأن التدفقات الضخمة من رؤوس الاموال الداخلة قد تعني ايضاً وبصورة ضمنية توسعاً مفرطاً في الطلب الكلي ويكون لها آثار سلبية على القطاع المالي ينعكس في شكل ضغوط تضخمية وخفض سعر الصرف الحقيقي وزيادة عجز الحساب الجاري [4] وأن ضعف القطاع المالي يكون في العادة بسبب الارتفاع الكبير في اسعار الاصول.

وتشير دراسة للبنك الدولي (1997) استخدمت عينة من 20 دولة نامية والتي استقبلت تدفقات من رؤوس الاموال، انها تجنبت كل اعراض التضخم الاقتصادي الكلي أو لم يحدث تسارع في التضخم أو كان التسارع قليلاً في هذه البلدان عندما تصاعد تدفق رؤوس الاموال.

([1]) نفس المصدر السابق ص 722.

([2]) الانكتاد، تقرير الاستثمار العامل 1999 ص 283 – 290.

([3]) جدول رقم (3).

([4])اليخاندرو، مصدر سابق، التمويل والتنمية 1999.

رابعاً : قراءات في قوانين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية

1- محددات قرارات الاستثمار الأجنبي

لابد من الوقوف والقول ان الاستثمار الأجنبي المباشر لايأخذ في اعتباراته وهو يحدد قراراته الاستثمارية ضرورة احداث تغيرات هيكلية في اقتصاد البلد المضيف ولا يشكل علاج الخلل الهيكلي للأقتصاد المضيف اولوية هامة في قراراته الاستثمارية. وبذلك فقد تحدث في اغلب الاحيان حالة من الازدواجية الاقتصادية في الدول المضيفة، ويمكن احداث تغيرات هيكلية في الاقتصادات المضيفة وعلاج الاختلال الهيكلي عن طريق تحديد اولويات للمشروعات الصناعية التي يقدم الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار فيها من جهة وأن يضع البلد المضيف امام المستثمر الأجنبي ما يتمتع به بميزة الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج من الجهة الأخرى.

يتأثر قرار الاستثمار الأجنبي المباشر بعوامل مهمة تشكل أسس ودوافع لأتخاذ قرار الاستثمار في البلد المضيف. فبالرغم من أن تكاليف الاجور تشكل عاملاً مهماً في اتخاذ القرار فأن مستوى المهارة التي تتطلبها العملية الإنتاجية هي احد أهم الدوافع للاستثمار الأجنبي المباشر، فأذا لم تتوفرهذه المستويات من المهارة في البلد المضيف فان أي قانون لتشجيع الاستثمار الأجنبي قد يواجه حالة من الفشل اذا لم يتم التعاون الاولي بين البلد المضيف والجهة المصدرة للاستثمار بأعتماد برامج للتدريب والتأهيل، فقد يمكن ان تتضمن سياسات الاستثمار الأجنبي اتفاقات أو اجراءات اولية قبل أو اثناء عملية التشييد للاستثمار الأجنبي لتدريب وتأهيل العاملين الذي سيكونون ضمن كادر العمل للاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى الرغم من ان أحد اهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج (المصدر) من البلدان المتقدمة هو الاتجاه صوب الدول الرخيصة الأجر. فقد اثبتت تجارب الاستثمار الأجنبي الخارجة والداخلة بين البلدان المتقدمة هو البحث عن عمالة ذات مستويات مرتفعة من المهارات وليس فقط الاجر المنخفض.

وتشير الدراسات الى ان الاختلافات في انتاجية العمل بين الدولة المضيفة والدولة الاصلية عـــادة ما تكون منخفضة في الدولة المضيفة (الدولة النامية) لا تكون متقاربة بدرجة كافية للتعويض عن مستويات الاجور المنخفضة جداً في الدولة المضيفة[1].

([1]) جون هندرسون ومارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة د. طه عبد الله ، د. محمد عبد الصبور ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية 1987 ص 705 .

2- السياسات العربية لجذب الاستثمارات الأجنبية

خاضت الاقطار العربية تجارب عدة مع الاستثمارات الأجنبية وكانت اولها الشركات الأجنبيه النفطيه التي قامت بالبحث والتنقيب والستخراج للنفط العربي. وعلى الرغم من الحقيقة المرة لواقع الاستثمارات النفطية في الاستغلال غير العادل بين الشركات النفطية الأجنبية والاقطار العربية المالكة للنفط، ألاّ ان الاستثمار الأجنبي قد قدم خدمة في امكانية استغلال النفط اسخرتجاً وانتاجاً وتصديراً.

لم تكن الاقطار العربية قد وضعت او رسمت سياسات واضحة للاستثمار الأجنبي خاصة بما يتعلق بالنفط. وان عدم امكانية وضع سياسات محددة للاستثمار الأجنبي كان بسبب عدم التكافئ القائمة بين القوة الاقتصادية للدول الصناعية (المصدرة لرأس المال الأجنبي) والضعف الاقتصادي للدول النفطية. وجهة اخرى كانت بعض الدول المالكة للنفط لم تنقل استغلالها السياسي او ان اغلبها كانت تعيش حالة من التبعية السياسية. ومما عمق ضعف الدول النفطية هو ان الدول الصناعية هي من تمتلك التكنولوجيا المتطورة التي تفتقر اليها البلدان النامية.

ليس من شك ان القوة السياسية للدول الصناعية قد خلقتها القوة الاقتصادية فقد استطاعت دول صناعية كبرى انتزاع افضليات أو المزايا لصناعاتها التصديرية من دول صناعية اقل منها شاناً في اطار القوة السياسية. فقد استطاعت الولايات المتحدة الحصول على افضليات ومزايا خاصة لسلعها المصدرة الى اليابان. فأن كان ذلك ممكناً بين الدول الصناعية ذاتها فكيف لايمكن بينها والدول النامية.

السبيل أذن كي يمكن للبلدان النامية رسم سياسة واضحة لجذب الاستثمار الأجنبي أو لتدفقات رأس المال الأجنبي هو وضع سياسات للاستثمار الوطني والأجنبي قائمة على حدود من المصالح الاقتصادية المشتركة وكما أشرنا في موضوع ما من هذه الدراسة.

فدعنا نقرأ قوانين الاستثمار لبعض الدول العربية وموقع الاستثمار الأجنبي فيها وبما له بصورة مختصرة كـــي نؤشر الموقع الايجابي لتحقيق مصلحة اقتصادية للدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بشيء من التكافئ والعدالة للطرفين. ويقتضي التركيز على سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

أ- المملكة العربية السعودية [1]

صدرت قوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي كان اولها عام 1964 وعام 1979، وكانت العمومية والشمولية هي السمة الرئيسية لمواد قانون 1964، وكانت المادة الاولى من هذا القانون قد اباحت جميع اشكال رأس المال الأجنبي: النقود، عملات، اوراق مالية، الآلات، المعدات، مواد الخام، المنتجات، وسائل النقل والمواصلات ومختلف الحقوق المعنوية. وكذلك فقد اباحت المادة الثانية استثمار رأس المال الأجنبي حق الاستثمارات في جميع القطاعات الاقتصادية. كما ان المادة الثامنة قد نصت على الحوافز والمزايا التي يحصل عليها المستثمر الأجنبي منها الاعفاء من الضرائب – وفي عام 1979 صدر قانون آخر لتشجيع الاستثمار الأجنبي نصت بعض مواده على اعتماد سياسة جديدة تعطي مزايا وحوافز للاستثمار الأجنبي تتساوى أو تقترب من المزايا التي تعطي للاستثمار الوطني وذلك بالنسبة للمشروعات الصناعية تمديد فترة اعفاء المشروعات الصناعية من الضرائب لمدة عشرة سنوات [2].

ب- جمهورية مصر العربية:

اصدرت جمهورية مصر العربية عدداً من قوانين جذب الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر. وكان اولها قانون رقم 43 لسنة 1974 والمعدل بقانون 32 لعام 1977 لم يستطيع هذا القانون ان يحقق جذباً للاستثمار الأجنبي، وقد اصطدم المستثمرون الاجانب بمشاكل ومعوقات في تنفيذ مشاريعهم لذا فقد صدر قانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989 متضمناً مزايا وحوافز للاستثمار الأجنبي كان من اهمها [3]:

1. منح الاستثمار الأجنبي دوراً اكبر دون مشاركة رأس المال الوطني.
2. حق امتلاك الاراضي والعقارات اللازمة للاستثمار الأجنبي.
3. المساوات بين الاستثمار الأجنبي والوطني الخاص بما يتعلق بمصادر الطاقة والمدخلات الاخرى.
4. اعضاء ارباح المشروعات الأجنبية من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، تسري لفترة 5 سنوات.

([1]) د. محمد حسين مطر، مصدر سابق ص 97 – 102.

([2]) لمزيد من المعلومات التفصيلية راجع :

– د. محمد جسين مطر، مصدر سابق.

– قوانين الاستثمار، الصادرة عن المملكة العربية السعودية، منظمة التعاون الصناعي، الدوحة.

([3])البنك الاهلي المصري، قطاع الاستثمارات، الجهاز المصرفي والمالي المصري ودوره في تمويل المشروعات، ورقة مقدمة لمؤتمر آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية 1992 ص 201- 204.

5. عدم جواز تاميم المشروعات او مصادرتها أو الحجز على اموال هذه المشروعات أو تجميدها.
6. يحق للمشروع الأجنبي فتح حسابات بالنقد الأجنبي في البنوك المسجلة لدى البنك المركزي.

ان قوانين الاستثمار التي حددت اسلوب وحدود الاستثمار الأجنبي في مصر قد جعلها تحصل على نتائج ايجابية[1] فقد كانت نسبة رصيد الاستثمار الاصلي المباشر الداخل الى مصر من الناتج المحلي اعلى نسبة مقارنة مع البلدان الاخرى ومع الاقطار العربية. لقد اعتمدت مصر سياسة التوسيع في توقيع اتفاقيات تشجيع وضمان الاستثمار مع العديد من الدول العربية خاصة مع دول الخليج ومن اهم هذه الاتفاقيات الاستثمار مع المملكة العربية السعودية. ومن العوامل التي تعزز هذه الاتفاقيات وتهيء لها الاطمئنان المستقبلي هي ان مصر عضو في كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والوكالة اتلدولية لضمان الاستثمار.

الاستنتاج

اذا كانت الاستثمارات الأجنبية للدول الصناعية قد استغلت ما كان متوفراً لدى البلدان النامية من موارد طبيعية وبشرية واذا كانت تجارة بريطانيا ودول اخرى في اوربا تجوب بحار العالم وتعود الى اراضيها بالمواد الاولية كي تصنعها، واذا كانت هذه الدول مستثمرة لرؤوس اموالها في الدول المستعمرة لتمتص مالدى المستعمرات من مواد اولية ومواد خام كالقطن والمطاط والمعادن والنفط تمد صناعتها في بلدانها واذا كان هذا التعامل هو السائد للعلاقات الدولية بين المستعمر والمستعمر خلال الحقبة الزمنية التي سبقت الحربيين العالميتين. واذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر للموارد الطبيعية والبشرية قد أخذ منحى آخر بعد الحرب العالمية الثانية تمثل في الاستغلال الجديد للموارد دون ان يكون متكاملاً ومتناسقاً مع خطط التنمية الاقتصادية للبلدان النامية المستقلة بعد ان تخلصت من قبضة الاستعمار المباشر، واذا كان لايقوم بتطويع ونقل التكنولوجيا الحديثة والذي لايؤدي الى نقل المعرفة وخلق قوى العمل المتدربة على احدث الاساليب التكنولوجية والذي لايؤدي الى زيادة حصيلة الصادرات الوطنية أو الذي لايقلل من حجم الواردات. فان مثل ذلك الاستثمار هو استثمار لامرغوب فيه ولايحقق ما تتأمل الدول المضيفة له تنمية مواردها الطبيعية. لقد اصبح رأس المال الأجنبي المباشر موضع انتقاد كان البعض يقف أزاءه بالضد الشديد والاخر بالتحفظ وغيرهم بالترحيب ولهذا فقد أصبح قرار الترحيب بالاستثمار الأجنبي امراً يتراوح بين القبول التام والقبول مع الحذر، وقد

([1])أنظر جدول رقم (2) و(3) و(4).

اخذت كثير من الدول وخاصة النامية تتنافس فيما بينها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم الكثير من المزايا لاجتذاب الاستثمارات. لقد وجدت بلدان العالم النامي وهي في طريقها الى تحقيق التنمية واحداث تغيرات هيكلية في اقتصاداتها وجدت بعقبات ومشاكل تكاد تكون مستعصية الحل، كان ابرزها ندرة رأس المال، عدم قدرتها للحصول على التكنولوجيا المتقدمة وصعوبة الدخول الى الاسواق العاملية وتدني مستويات المهارة للقوى العاملة. فكان الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل حلاً مناسباً لذلك.

من جانب آخر طرح المتخصصون بالتنمية تساؤلاً مفاده هل يمكن ان يغير الاستثمار الأجنبي نظريته أو اسلوب تعامله الذي ساد قبل الحربين أو هل حدث تغير واسع في جوهر عملية الاستثمار الأجنبي المباشر حتى بات الترحيب به مقبولاً مع شحة رأس المال فان قدرة البلدان النامية على استغلال النسبة الاكبر مما تمتلكه من الموارد والثروات الطبيعية والطاقات البشرية شكلت حالة من المعاناة الاقتصادية وعقبه امام تحقيق عملية التنمية بالمستوى الذي ينقل اقتصاداتها من حلقة التخلف الى طور النمو أضف الى ذلك ضعف خلق التكنولوجيا المتطورة ولأن المستثمر وشركاته المتعددة الجنسية يملك امتدادات تسويقية عالمية تضمن تصريف الإنتاج اضافة الى مايملكه من مهارات ادارية وتنظيمية عالية. واذا ما تأكد لنا ان مصادر التمويل الوطنية الخاصة والعامة كانت هي الاخرى متدني المستويكون الاستنتاج الذي حصلنا عليه من هذه الدراسة ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار القادر على تنمية الموارد الطبيعية وتقل التكنولوجيا وتخفيض المشاكل التي اشرنا لها تواً امام خلق حركة تصنيع تساهم في تطوير اقتصادات البلدان النامية. وكما شخصت هذه الدراسة فأن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أدى الى تنمية موارد طبيعية لم يكن بأستطاعت البلدان المضيفة له تنميتها وأدى الى نقل التقنية الاستخراجية وادى احياناً الى تدريب القوى العاملة الوطنية فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يحقق التأثيرات اتلايجابية ويمكن الدول المضيفة له أن تركز هذه الآثار الايجابية من خلال الاتفاقيات والعقود والشروط وتحديد مواقع واوليات الاستثمارات الصناعية التي تشير بها على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبذلك يكون الاستثمار الأجنبي ايجابياً اذا التزم واستوفى هذه الشروط واحترام سيادة الدولة الاقتصادية والتشريعية. واذا كان هناك ثمة توصية فأن الدراسة هذه قد اشارت في مواضيع عدة على ذلك ونذكر ادناه بعضاً من التوصيات :

- انشاء منظمة عربية تعنى بالاستثمار الأجنبي المباشر تأخذ على عاتقها:
  - التنسيق بين قوانين الاستثمار الأجنبي والوطني.

- اصدار وثيقة الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتحدد بموجبها مبادئ قبول الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقطار العربية وتتحدد حقوق وواجبات المستثمر الأجنبي.

- الربط والتنسيق بين الخطط الانمائية الوطنية وبما يتحدد من اولويات وبين مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يرغب في الاستثمار فيها.
- تحديد المزايا والحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي بما لاتعارض او على الاقل يتناسق مع المزايا والحوافز التي تعطى للقطاع الوطني الخاص.
- اصدار قانون تحويل الارباح وتحديد الضريبة للاستثمار الأجنبي المباشر بما يؤدي الى اجتذاب الاستثمار الأجنبي وتقديم التسهيلات الكبيرة لتلك الاستثمارات التي تتماشى مع الخطط الانمائية الوطنية.
- اصدار قانون خاص للاستثمار الأجنبي لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية، الصناعية، الزراعية، الخدمات.

الجـــداول

جدول رقم (1) اجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية

البنـــود / السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002
اجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية-مليار دولار	135.567.4	140.332.1	139.039.5	132.547.1	132.418.4	141.900.0
نسبة اجمالي الدين الخارجي القائم على الناتج المحلي الإجمالي في المائة	53.3	53.6	50.6	44.7	45.0	46.9
إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترحة مليار دولار	12.934.1	12.965.3	13.456.5	14.742.1	14.752.8	14.999.9

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أيلول 2003)، ص : 144 – 145 – 146

جدول رقم (2): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج 1990 – 2000 لمليون دولار

السنوات / الدولة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
أوربا الغربية	143503	111910	105558	107063	132665	174080	204381	246464	444747	533244	542243
فرنسا	34822	23932	30993	20605	24381	15760	30419	35419	45471	107952	117963
المملكة المتحدة	19419	15944	16089	26580	32199	43562	34047	61586	419018	199289	208298
المانيا	28600	22330	15780	15620	18859	39041	50804	40733	91159	50596	51259
اليابان	48050	30740	17240	13830	18089	22508	23442	26059	24152	22743	21845
أمريكا	23932	33100	33079	74837	73252	92074	84426	99517	146052	150901	151911
العالم	231509	191889	171129	200900	282920	357537	390776	471906	687111	799928	799829

Source: U.N. World Investment Report, 1994 – 2000, NEW YORK

جدول رقم (3) : حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل 1990 – 2000 مليون دولار

السنوات الدولة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
أوربا الغربية	109108	80707	82412	83877	82967	119512	114940	138986	259924	315132	454000
فرنسا	13183	15149	21843	20754	15580	23681	21960	23178	29495	39101	43130
المملكة المتحدة	32436	16158	18182	15540	9253	19969	24435	33227	63649	82182	94886
المانيا	9850	7390	6800	1900	7135	12025	6572	11597	21163	26822	30873
اليابان	1760	1370	2720	210	912	39	200	3200	3192	12741	33540
أمريكا	48422	25446	3388	43534	4595	58722	84455	105488	186306	275533	375648
العالم	207912	162124	158403	217559	255988	331844	377516	473557	680082	865467	1118000

Source: U.N. World Investment Report, 1994 – 2000, NEW YORK

جدول رقم (4) نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل من الناتج الإجمالي 1980 – 1996

الدولة	1980	1985	1990	1995	1996
العالم	4.6	6.5	8	10.1	10.6
البلدان المتقدمة	3.8	4.9	6.6	9.1	7.6
الاتحاد الاوربي	5.4	8.6	10.9	13.2	13
الولايات المتحدة	3.1	4.6	6.9	7.7	8.3
اليابان	0.3	0.4	0.3	0.3	0.7
البلدان النامية	4,3	8.2	8.5	15.4	15.6
الجزائر	3.1	2.2	2.1	3.3	3.4
مصر	9.6	12	23	23.3	24.4
المغرب	1	3.4	3.6	2.9	9
تونس	9	22	17.8	22.8	21.8
الكاريبي	6.4	10.8	11.5	18.4	17.4
آسيا	3.5	7.4	7.1	14.2	14.6
الاردن	4	9.6	15.3	9.9	8.8
لبنان	0.5	2.2	1.9	1.9	2
قطر	1.1	1.2	0.7	3.3	3.6
السعودية	6.6	44.1	39.4	34.3	32
جنوب، شرق وجنوب شرق آسيا	3.8	6.6	8.8	15.1	15.8
البلدان المصدرة للنفط	5	11.7	11.7	18	22.1

Source: WORLD INVESTMENT REPORT , 1997 – 1998

نقلاً عن: د.هناء عبد الغفار، مصدر سابق ص 264 – 265

جدول رقم (5) الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الرصيد في آخر السنة

السنة	القيمة بالملايين	الزيادة المئوية ٪
1971	13.914	---
1972	14.868	6.9
1973	20.556	38.3
1974	25.144	22.3
1975	27.662	10
1976	30.770	11.2
1977	34.595	13.8
1978	42.471	22.8
1979	52.260	23

SOURCE: U.S. Department of commerce, survey of current business ،Washington, D.C.U.S Government printing 1980.

المصـــــادر:

1- د. سعيد النجار، أفاق الاستثمار في الوطن العربي، أبحاث مؤتمر اتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية1992

2- د. حسن عطية، رؤية تحليلية لتوجيهات قوانين الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، مجلة التعاون الصناعي والدوحة منضمة الخليج، العدد 626-1986.

3- د. تانيا، تعقيب على ورقة تطوير أسواق رأس المال العربية، مؤتمر اتحاد المصارف العربية، 1992والقاهرة

4- د. سعيد عبد الله الشيخ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التحولات الهيكلية:المملكة العربية السعودية و دول شرق آسيا، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد 3 في 1999.

5- جيرالدماير،التجارة الدولية والتنمية ،ترجمة احمد سعيد دويدار.

6- د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بغداد، بيت الحكمة، 2002.

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003.

8- د. هيل عجمي جميل، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،بغداد،2001.

9- اليخاندرو، التدفقات الضخمة لرأس المال، الاسباب والنتائج،التمويل والتنميةIMF، 1990.

10- هلمت دروزا اوربا، الازمة المالية في جنوب شرق اسيا،بحث محدود النشرز

11- جون هنرسون، مارك هوفر، العلاقات الاقتصادية الدولية ترجمة الدكتور طه عبد الله منصور، دار المريخ، الرياض 1987.

12- الانكتاد، تقرير الاستثمار 1999.

13- البنك الاعلي المصري، قطاع الاستثمارات، الجهاز المصرفي والمالي المصري ودوره في تمويل المشروعات، ورقة مقدمة لمؤتمر أفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية 1992.

14- A-J. Nurkse, problems of capital formation in under developed countries, London 1955 .

15- Paul Streetn, new approach in private investment in less developing countries ,in john ed International investment 1972 Grant Reuben, Private foreign investment in development, oxford clarenden pres 1974 .

Abstract

The role of foreign direct investment in the movement of Arab industrialization.

The trend of the Arab industerization indicates that the foreign direct investment has associated with the beginning of the industrial revolution looking for the foreign marks and seeking for resources in the developing courtiers. With the development of the industrial production the movement of international capital the world witness a huge flow of capitals un order to invest in the developing countries. This movement took a shape of FDI. Some of economists were took place against the FDI and others were with it. They believe that the FDI could play an important role to develop those countries who welcomed FDI. This research trey to study this matter.